

بان قال لبيك حجج عن احد امرئ ولواهم ما احرم به وعنى الامر وايمهما لا يكون
 مخالفا قال في الخبر وصور الامهات اربعة في واحدة تكون مخالفا وهي مسألة الكتاب
 منظوقا وفي الثلاثة لا يكون مخالفا وهي ان يكون الامهات في الامر وفي النسك او
 او فيهما ولواهل المأمور بالحج حجتي احدها عن نفسه والاخرى عن الامر
 رفض التي اهلها عن نفسه تكون الباقية عن الامهات اهلها وحدها ومن
 صور مخالفة ما اذا امر بالحج عتق ثم حج من مكة لانه مأمور بالحج ميقاتي ومسا
 اتي به ميقاتي وظاهر التقيد بقوله حج من مكة ان لو خرج الى الميقات
 واحرم منه لا يكون مخالفا مع ان قصد الامهات ان يكون نسفة السفر له ولو ايمها
 قوله قبل الطواف المراد به طواف القدوم كما قال الامام رضي الله تعالى عنه لو حج
 بين احرامين حجتي ثم شرع في طواف القدوم ارتفضت احدها فان قلت
 ذكر الوقوف مستدرك قلت يمكن ان لا يطوف للقدوم فيكون الوقوف ح
 هو المعتبر انتهى قوله جازاي عندها وقال ابو يوسف لا يجوز بل وقع ذلك عن نفسه
 بل اتوقف ضمن تقديما وهو القياس لان كل واحد منهما امره بتضيغ الحج فاذا
 لم يعين فقد خالف وجه قولها وهو الاستحسان ان هذا الامهات في الاحرام والاحرام
 ليس بمقصود وانما هو وسيلة الى الافعال والمهم يصلح وسيلة نوا سطة التعيين
 فاكفي به شرطه عن التبيين قوله بخلاف ما لو اهل الحج الاولي اسقاط قوله بالحج
 ليشمل العمرة والقران كما تقدم قوله عن ابوبه والاجنبى كالوارث في هذا فان
 من تبرع عن اجنبيين في الحج فهو كالولد عن الابوين لان الحبوب انما هو الثواب
 فله ان يجعله لمن شاكر واخذ من التبرير الوارث ان الولد ليس بقيد بل كل
 وارث كذلك والى ذلك كله اشار المصنف بقوله او غيرها قوله فعيين هو التعيين
 ليس بشرط وانما ذكره ليعلم منه حكم عدم التعيين بالاولى لانه اذا كان بعد
 ان جعله لها يملك صرف عن احدها فلما ان يتيقن بها اولى كما في البر والى
 هذا السارق يقول ولم جعله لاحدها او لغيره قوله جاز الذي يقتضيه
 التركيب ان يقول هي يجوز بدل قوله جاز كما لا يخفى انتهى قوله لانه متبرع
 بالثواب اي واما الحج فيقع عن الفاعل قال في الفتح ومبناه على ان النية لهما

تلفوا

تلفوا بسبب انه غير مأمور من قبلها او احدها فهو متبرع فتقع الاعمال عنه البتة
 وانما يحصل لها الثواب ويقد ذلك الاحاديث التي رواها الكاهل بقوله اعلم ان فعل
 الولد ذلك مندوب اليه جدا لما اخرج الدارقطني عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما
 عنه صلى الله عليه وسلم من حج عن ابويه او قضى عنهما مفر ما بعك يوم القيامة مع
 الابار واجرح ايضا عن جابر انه صلى الله عليه وسلم قال من حج عن ابويه او امه
 فقد قضى عنه حجته وكان له فضل عشر حجج واجرح ايضا عن زيد بن ارقم قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا حج الرجل عن والده تقبل منه ومنهما
 واستبشرت ارواحهما وكتب له عنه براح عن الثريا لينة قوله وفي الحديث
 انه اراد جنس الحديث الصادق بالمتعدد فان عجز كلامه من حديث الدارقطني من
 رواية ابن عباس السابقة وصدره من تحريكه ايضا عن جابرهما حديثا
 وجري الله في ذلك علي الصحيح من جواز رواية الحديث بالمعنى للعارف كما ذكره قوله
 لا يخبر اي عدم القران والتعق والنجاية قوله على الامر اي عندها وقال ابو يوسف على الخلع
 لانه وجب للتفرد فعلا لضرر امتداد الاحرام وهذا الضرر راجع اليه فيكون الدم عليه
 ولها ان الامر هو الذي ادخله في هذه العهدة فعليه خلاصه عن الهواة قوله
 ولوميتا الشاربه الى ان الامر مع الحج عن فئس الميث كما في الحج قوله قيل من التثك
 اي لانه صلة اي ادا ما لا يكون في مقابلته عوض مالي كالركاة وغيرها يعني
 النذور والكفارات عن العناية قوله وقيل من الكمال لانه وجب حقا للامور بادخاله
 الامراياه في هذه العهدة فصاره بنا على الميت والدين بحله جميع المال عن العناية
 وتقدمهم الاول بشره باعتقاده وهو الذي يظهر لان اصل المال الحجج به من
 الثلث فليكن هذا كذلك قوله ثم ان فاته او هفعا عام في الفوات بسبب الاحصار
 وغيره فياتي فيهما التفصيل المذكور فان قلت ان المحصر لا يكون احصاره بتقصير
 منه فليكن يصح التفصيل فيه قلت قد يكون احصاره باختياره وفعله كما اذا اكل
 شيئا مضرا مع علم بضره قال في بحثنا قوله لتقصير منه كان تشاغل بحوائج نفسه
 حتى فاته الحج كما في الحديث قوله ضمن اي المال وان حج من قابل عن الميت بماله نفسه
 اجزاء كما في الحديث قوله وان باف سعاوية لاني القهستاني اذا فاته الحج لم يحس او يحس